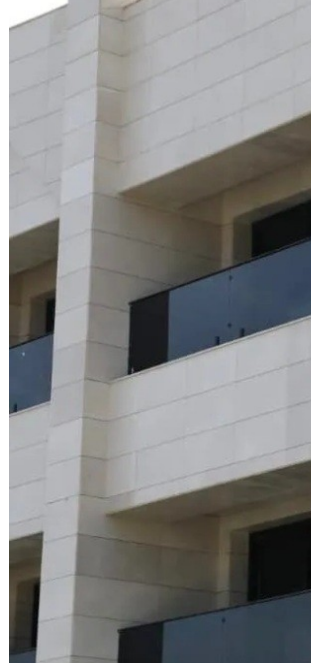


نينوى تحت المجهر... ملفات تزوير وابتزاز تتفجر



اعلنت هيئة النزاهة الاتحادية، اليوم الأربعاء، عن ضبط مدير القسم القانوني في معاونة سمنت الشمالية سابقاً لاقترافه جريمة التزوير.

وأفادت الهيئة في بيان تلقته "المطلع"، بـ: "قيام فريق عملٍ مؤلّفٍ في مُديريّة تحقيق نينوى بضبط مدير القسم القانونيّ سابقاً في مُعاونيّة السمنت الشماليّة؛ على خلفيّة قيامه بتزوير عقودٍ حكوميّةٍ"، مُنوّهةً بأنّ: "عدد العقود التي تمّ اكتشاف التلاعب بها بلغت ثلاثة عقودٍ".

وتابعت إنّ، نتائج تدقيق معاملات العقود، كشفت عن وجود تلاعبٍ في العقود المُبرمة؛ كونها شكليّةً وإنّ مديري الأقسام قاموا بالاستحواذ على مبالغ العقود لمصلحتهم الشخصيّة، مبينةً أنّ: "تم ضبط (١٤) معاملةً للأعوام ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ و٢٠٢٤ من أصل المُعاملات المُتلاعب بها".

وأضافت إنّ: "الفريق تمكّن أيضاً عبر عميّةٍ أخرى من تنفيذ أمر ضبطٍ بحق (٣) من العاملين في إحدى شركات الدفع الإلكترونيّ؛ على خلفيّة قيامهم باستحصال مبالغ أكثر من المُقرّر وبدون وصولاتٍ

رسميَّةٍ لإصدار وتجديد البطاقات الخاصَّة بالمواطنين لتجهيز مادة البنزين، خلافاً للقانون
والعقد المُبرم بين الشركة وشركة توزيع المُنْتِجات النفطية".

واسترسلت إنَّه، تمَّ تنظيم محضري ضبطِ أصوليَّين في العمليَّتين المُنْفِذتين وفقاً لأحكام
المادة (٣٤٠) من قانون العقوبات؛ بناءً على مُذكَرتين صادرتين عن قاضي محكمة تحقيق نينوى
المُختصَّة بالنظر في قضايا النزاهة، وعرضهما بصحبة المُتدَّهَمين المضبوطين على قاضي التحقيق
المختصِّ؛ الذي قرَّر توقيفهم على ذمَّة التحقيق.